International Science and Technology Journal
المجلة الدولية للعلوم والتقنية
Volume 37 العدد
Part 1 المجلد
المجلة الدولية للعلوم والتقنية
International Science and Technology Journal
ISTJ

http://www.doi.org/10.62341/arms2107

Received	2025/06/24	تم استلام الورقة العلمية في
Accepted	2025/07/19	تم قبول الورقة العلمية في
Published	2025/07/20	تم نشر الورقة العلمية في

مدى إلتزام المصارف التجارية بالسياسات والمعايير الخاصة بمكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب

(دراسة تطبيقية على المصارف التجارية الليبية بمدينة الزاوية)

عبد الرحمن محمد الشاوش
كلية تقنية الحاسوب الزاوية – ليبيا
abdalrhmanashawesh@gmail.com

الملخص

هدفت الدراسة إلى التعرف على مدي التزام المصارف التجارية العاملة ببلدية الزاوية بالسياسات والإجراءات الخاصة بمكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب، ومعرفة المعوقات والتحديات التي تواجه إدارات الامتثال في تطبيق السياسات الموضوعة والخاصة بمكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب. واقتراح توصيات لتحسين مستوي الالتزام والامتثال بالسياسات والمعايير، وقد تم استخدام المنهج الاستقرائي، حيث تم استقراء جوانب الموضوع المختلفة من الدراسات السابقة والأبحاث العلمية، كما تم جمع البيانات والمعلومات من خلال المقابلة الشخصية ومن خلال الاستبانة التي تم توزيعها على عدد من موظفي المصارف العاملة ببلدية الزاوية.

وقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج من أهمها: أن بعض المصارف تلتزم بدرجة متوسطة بتطبيق الإجراءات والسياسات الخاصة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، خاصتاً في الجوانب المتعلقة بإجراءات التعرف على العملاء، وتحديث بياناتهم، كما أنها لا تقوم بالإبلاغ عن العمليات المشبوهة بالشكل المطلوب، رغم وجود بعض المؤشرات عليها، لعدم فهم الإجراءات الخاصة بالإبلاغ. وكشفت نتائج الدراسة أيضاً عن ضعف في البرامج التدريبية الدورية المتخصصة للموظفين فيما يتعلق بمكافحة عمليات غسل الأموال، مما ينعكس سلباً على مستوي فهمهم للإجراءات وتطبيقهم الفعلي لها. و أن هناك

Copyright © ISTJ
حقوق الطبع محفوظة
للمجلة الدولية للعلوم والتقنية

http://www.doi.org/10.62341/arms2107

فـروق فـي درجـة الالتـزام بـين المصـارف، تعـزي إلـى متغيـرات مثـل عـدد سـنوات الخبرة ونوع المصرف.

الكلمـــات المفتاحيـــة: غسـل الأمـوال، تمويـل الإرهـاب، مكافحـة غسـل الأمـوال وتمويل الإرهاب، إدارة الامتثال.

The Extent of Commercial Banks' Compliance with Anti-Money Laundering and Combating the Financing of Terrorism Policies and Standards
(An Empirical Study on Libyan Commercial Banks in the City of Zawiya)

Abd ALrahman Mohamed Alshawesh

College of Computer Technology, Zawiya
abdalrhmanashawesh@gmail.com

Abstract

The study aimed to identify the extent of compliance of commercial banks operating in the Zawiya Municipality with policies and procedures related to combating money laundering and terrorist financing, and to identify the obstacles and challenges facing compliance departments in implementing established policies related to combating money laundering and terrorist financing. It also proposed recommendations to improve the level of compliance with policies and standards. The inductive approach was used, extrapolating various aspects of the topic from previous studies and scientific research. Data and information were collected through personal interviews and a questionnaire distributed to a number of bank employees operating in the Zawiya Municipality. The study reached several conclusions, the most important of which are: Some banks adhere to a moderate degree of compliance with procedures and policies related to combating money laundering and terrorist financing, particularly in areas related to customer identification procedures and updating customer data. They also fail to report suspicious transactions as required, despite some indications, due to a lack of understanding of reporting procedures. The study results also revealed weaknesses in specialized periodic training programs for employees regarding combating money laundering, which negatively impacts their level of understanding of procedures and

Copyright © ISTJ
حقوق الطبع محفوظة
للمجلة الدولية للعلوم والتقنية

http://www.doi.org/10.62341/arms2107

their actual implementation. There are also differences in the degree of compliance between banks, attributed to variables such as the number of years of experience and the type of bank.

Keywords: Money laundering, terrorist financing, anti-money laundering and terrorist financing, compliance management.

المقدمة

تعد جريمة غسل الأموال من أخطر الجرائم التي تهدد استقرار الأنظمة الاقتصادية والمالية في العالم، لا سيما في ظل التقدم التكنولوجي وتعدد الأدوات المصرفية. وتزداد خطورة هذه الظاهرة عندما تمارس من خلال المؤسسات المالية الرسمية، وعلى رأسها البنوك التجارية، التي قد تستغل كواجهة لتمرير الأموال غير المشروعة وتحويلها إلى أصول تبدو قانونية. (كحلول، صالح، 2020) مما تهدد نزاهة واستقرار الأنظمة المصرفية، ويضعف ثقة المتعاملين، ويعرقل جهود التنمية الاقتصادية وتعتبر المصارف التجارية من أكثر المؤسسات عرضة للاستغلال في مثل هذه العمليات، نظراً لطبيعة خدماتها وتوسعها في تقديم الخدمات المالية. (العاجز،2008). و من منظور محاسبي، تمثل عمليات غسل الأموال تحدياً حقيقياً لمهنة المحاسبة ، حيث تؤثر سلبًا على مصداقية التقارير المالية ، وتعيق تحقيق مبدأ الشفافية و الإفصاح، كما أنها تضع المحاسبين و المراجعين أمام مسؤولية مهنية وأخلاقية في اكتشاف المؤشرات المالية و السجلات التي قد تستخدم كأداة لإخفاء أنشطة غير قانونية .(صابر،أحمد،2017).

وفي هذا السياق ، ومع ازدياد التحديات الأمنية و الاقتصادية في السنوات الأخيرة برزت الحاجة إلى تسليط الضوء على السياسات و الإجراءات التي تعتمدها البنوك التجارية في كشف ومنع عمليات غسل الأموال و تمويل الإرهاب ، ومدي توافقها مع المعايير الدولية ، و متطلبات مصرف ليبيا المركزي . وعليه فإن هذا البحث إلى تقييم واقع السياسات المعتمدة لمكافحة غسل الأموال ، بهدف تقديم توصيات علمية لتعزيز قدرة القطاع المصرفي الليبي على التصدي لعمليات غسل الأموال و تمويل الإرهاب . مع التركيز على البيئة المصرفية في نطاق بلدية الزاوية كمثال تطبيقي ، كما سيتم مناقشة الإطار النظري لغسل الأموال ، ومراحله ، و أساليبه ، وتكاليف امتثال المصارف للإجراءات و المخاطر المترتبة على عدم الامتثال للإجراءات الخاصة بغسيل الأموال و تمويل الإرهاب .

Copyright © ISTJ
حقوق الطبع محفوظة
للمجلة الدولية للعلوم والتقنية

http://www.doi.org/10.62341/arms2107

مشكلة الدراسة

تعد ظاهرة غسيل الأموال أحد أهم المشكلات التي يعاني منها العالم ، وتعد من أخطر الجرائم المالية ، نتيجة لما تخلفه من آثار سلبية على كافة النواحي الاقتصادية و السياسية و الاجتماعية و الأخلاقية ، على المستوي المحلي و الإقليمي و الدولي ، كما أنها من أخطر المشاكل الاقتصادية تعقيداً (عيسي ، 2013) . وتمثل البنوك وشركات الصرافة الجزء الأكبر من الجهات المستغلة لحالات عمليات غسل الأموال في الوطن العربي حيث بلغت نسبتها (80 %) عام 2010 م ، و (90 %) عام 2012 م ، من بين الجهات المستغلة لعمليات غسل الأموال . (مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط ، 2013) ، ونتيجة لذلك أصدرت معظم الدول العربية قوانين لمكافحة عمليات غسيل الأموال .

وفي ليبيا كشفت وحدة المعلومات المالية الليبية أن إجمالي عدد بلاغات الاشتباه بعمليات غسل الأموال و تمويل الإرهاب بلغت عدد (463) بلاغ ، تمثل المؤسسات المالية الجزء الأكبر من البلاغات حيث بلغت عدد (283) بلاغ ، أي بنسبة (61 %) من بين الجهات المستغلة لحالات غسل الأموال و تمويل الإرهاب . (تقرير وحدة المعلومات المالية الليبية 2018 م – 2023 م) . و قد أشار ديوان المحاسبة الليبي في تقريره الخاص بسنة 2023 م ، عند فحص وتقييم القطاع المصرفي أهم الملاحظات ، فيما يخص الإجراءات المتبعة من قبل المصارف التجارية بالإدارات الرقابية لبعض المصارف التجارية ، أنها لم تقم بإعداد تقارير عن العمليات المشبوهة التي يتم الكشف عنها ، بالمخالفة لمنشور إدارة الرقابة على المصارف و النقد رقم (2) لسنة 2021 م ، بشأن دليل عمل وحدة الامتثال بالمؤسسات المالية ، وعدم القيام بتعبئة نموذج أعرف زبونك (KYC) ، مما يزيد من مخاطر غسل الأموال و تمويل الإرهاب ، ويعتبر مخالفة لمنشور مصرف ليبيا المركزي رقم (2) لسنة 2007 م ، المتعلقة بالعمل بنماذج التحقق من هوية العملاء ، وأيضا خلو أغلب فروع بعض المصارف من ممثلين لإدارة الامتثال المختصين بمراقبة تنفيذ ضوابط الامتثال ومكافحة غسل الأموال ، وذلك لنقص الكادر الوظيفي بإدارة الامتثال ، و أشار التقرير إلى أن بعض المصارف لم تقم بتفعيل العمل بمنظومة مراقبة العمليات المالية (FCM) ، المتعلقة بمراقبة الامتثال و

Copyright © ISTJ
حقوق الطبع محفوظة
للمجلة الدولية للعلوم والتقنية

http://www.doi.org/10.62341/arms2107

مكافحة غسل الأموال على العمليات المصرفية ، و عدم تصنيف العملاء وفقاً لدرجة المخاطر (مرتفعة – متوسطة – منخفضة) ، بما يتماشى مع تدابير الامتثال و مكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب (تقرير ديوان المحاسبة لسنة 2023).

وفي ضوء ما سبق فإن المؤسسات المالية بصفة عامة و المصارف التجارية بصفة خاصة تعد من أكثر الأنشطة الاقتصادية استهدافاً و تعرضاً لعمليات غسل الأموال المتأتية من الأنشطة الغير مشروعة أهمها ، الاتجار بالمخدرات و الأسلحة ، و الاختلاس ، و العملات المزورة ، و الرشاوى ، و التزوير ، و الأموال الناتجة عن الفساد الإداري و المالي ، وغيرها من الجرائم و أوجه الفساد الأخرى التي تشكل مصدراً لغسل الأموال و خاصتاً مع وجود الانقسام السياسي و المؤسسي بليبيا ، وعدم وضع رؤية اقتصادية محددة الأهداف تحاكي الوضع الحالي للاقتصاد الليبي . وبالتالي فإن مشكلة الدراسة تتلخص في الإجابة على التساؤلات التالية :

1 – ما هي السياسات و الإجراءات المطبقة بالمصارف التجارية العاملة ببلدية الزاوية و الخاصة بمكافحة عمليات غسل الأموال و تمويل الإرهاب ؟

2 – ما مدي تأثير السياسات و الإجراءات المطبقة بالمصارف التجارية العاملة ببلدية الزاوية و الخاصة بمكافحة عمليات غسل الأموال و تمويل الإرهاب على فاعلية النشاط المصرفي؟

أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة بشكل رئيسي إلى التعرف على مدي التزام المصارف التجارية بالسياسات والإجراءات الخاصة بمكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب، ومعرفة المعوقات والتحديات التي تواجه إدارات الامتثال في تطبيق السياسات الموضوعة والخاصة بمكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب. واقتراح توصيات لتحسين مستوي الالتزام والامتثال بالسياسات والمعايير.

فرضيات البحث

1. هناك التزام فعلي من قبل المصارف التجارية بتطبيق السياسات والمعايير الخاصة بمكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

Copyright © ISTJ
حقوق الطبع محفوظة
للمجلة الدولية للعلوم والتقنية

http://www.doi.org/10.62341/arms2107

2. تؤثر درجة التزام المصارف التجارية بسياسات مكافحة غسل الأموال على فاعلية الحد من عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
3. . هناك تفاوت بين المصارف التجارية في مستوي الالتزام بالسياسات المعتمدة من مصرف ليبيا المركزي في هذا المجال

أهمية الدراسة

تستمد هذه الدراسة أهمتها من أن ظاهرة غسل الأموال يضعف النظام المالي المصرفي ، و يؤدي إلى فقدان الثقة بالمصارف ، وبالتالي فإن هذه الدراسة تسلط الضوء على آليات غسل الأموال المتبعة بالمصارف التجارية ، و التي تمكن المصرفيين من كشف الأنشطة المشبوهة وربطها بجرائم مثل الاتجار بالمخدرات و الفساد و غيرها ، وذلك من خلال الامتثال للقوانين و اللوائح و معايير مكافحة غسل الأموال ، لتقليل المخاطر القانونية و المالية ، وتعزيز سمعة المصارف ، وأيضاً الإسهام في الأدبيات العلمية الليبية حول موضوع حيوي يهم الاستقرار المالي بالدولة .

الدراسات السابقة

- هدفت دراسة (بشير ، غفير ، 2022 م) إلى التعرف على مدي تطبيق المصارف التجارية للإجراءات اللازمة لمكافحة غسل الأموال ، وهي دراسة حالة على المصرف التجاري الوطني وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها : انتشار عمليات غسل الأموال بسبب الانقسام السياسي و الإداري ، وضعف أنظمة الرقابة ، وأن المصرف لا يلتزم بقانون مكافحة عمليات غسل الأموال ، وقد أوصت الدراسة بضرورة الإلتزام بتطبيق قانون مكافحة عمليات غسل الأموال الليبي ، وتوصيات مجموعة العمل المالي .
- تم في دراسة (المنهوري ، 2024 م) تحديد مدي التزام المحاسب القانوني بقانون مكافحة غسيل الأموال اليمني وتحديد مدي توفر مؤشرات مخاطر غسيل الأموال القائم على التجارة في الشركات اليمنية و الإبلاغ عنها ، حيث أظهرت نتائج الدراسة أثر إيجابي لالتزام المحاسب القانوني بقانون مكافحة غسيل الأموال اليمني في اكتشاف مؤشرات مخاطر غسيل الأموال القائم على التجارة و الإبلاغ عنها ، وأوصت الدراسة بتأهيل المحاسبين القانونيين فيما يتعلق باكتشاف مخاطر غسيل الأموال ، وأيضا وضع برنامج

Copyright © ISTJ
حقوق الطبع محفوظة
للمجلة الدولية للعلوم والتقنية

http://www.doi.org/10.62341/arms2107

ضبط داخلي لمكافحة غسيل الأموال فيما يخص تقييم المخاطر وإدارتها ، تحديد هوية العميل ، رفع تقرير اشتباه لوحدة جمع المعلومات المالية ،و الاحتفاظ بالسجلات و المستندات .

- سلطت دراسة (قمبر ، 2020 م) الضوء على بعض الجوانب المتعلقة بعملية غسيل الأموال و الأساليب المستخدمة في مكافحتها ، وكيفية مساهمة المحاسبين الجنائيين في تطوير أساليب مكافحة غسيل الأموال بالمصارف التجارية ، وخلصت الدراسة إلى عدة نتائج وهي : إمكانية مساهمة المحاسبين الجنائيين في تطوير أساليب مكافحة غسيل الأموال بالمصارف التجارية من خلال فحص المعاملات و السجلات ، و المشاركة في عملية إتخاذ القرارات ، و إعداد التقارير وغيرها ، و أوصت الدراسة بتطوير معرفة القطاع المصرفي بأهمية دور المحاسبين الجنائيين في مكافحة غسيل الأموال بالمصارف التجارية .
- من ناحية أخرى تهدف دراسة (سعيد، 2016) إلى قياس دور الرقابة الداخلية للمصارف الليبية في الحد من ظاهرة غسيل الأموال في المصارف التجارية العاملة بنطاق بلدية إجدابيا ، و التعرف على الأدوات و الإجراءات المتبعة للحد من ظاهرة غسيل الأموال ، وكيفية تنفيذها ،
- دراسة (غلاء ، 2018) هدف البحث إلى معرفة مدي إدراك العاملين بالمصارف التجارية الليبية ووسائل الإفصاح المحاسبي لمعالجة ظاهرة غسيل الأموال ، وهي عبارة عن دراسة تطبيقية لحالة المصارف التجارية العاملة بمنطقة الجفرة ، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أهمها أن العاملين بالمصارف التجارية العاملة بمنطقة الجفرة لهم إدراك وإلمام بظاهرة غسيل الأموال ، و أن مبدأ الإفصاح المحاسبي يلعب دورا مهما في معالجة و الحد من ظاهرة غسيل الأموال ، وأوصت هذه الدراسة لضرورة تدريب العاملين في المصارف التجارية على أساليب مكافحة غسيل الأموال ، وتعريف العاملين بمعايير لجنة بازل فيما يتعلق بالإفصاح عن ظاهرة غسيل الأموال .
- دراسة (السعيد . وآخرون ، 2019) هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدي التزام البنوك السعودية بالسياسات و المعايير المتعلقة بمكافحة عمليات غسيل الأموال ، ومدي إدراك الموظفين في هذه البنوك لخطورة هذه العمليات ، ومدي فاعلية الإجراءات المحاسبية ، و أنظمة الرقابة الداخلية في البنوك

Copyright © ISTJ
حقوق الطبع محفوظة
للمجلة الدولية للعلوم والتقنية

http://www.doi.org/10.62341/arms2107

في مكافحة عملية غسيل الأموال ، وقت توصلت الدراسة إلى أن البنوك السعودية التزمت بشكل جيد بالقواعد الصادرة عن مؤسسة النقد العربي السعودي ، وأهتمامها بتوعية موظفيها بخطورة عمليات غسيل الأموال وسبل مكافحتها ،كما أن البنوك السعودية تعي أهمية ودور النظام المحاسبي ، و القوائم المالية ، و المجموعة الدفترية و المستندية في مكافحة عمليات غسيل الأموال .

- دراسة (الفلاح ، وآخرون ، 2024 م) تهدف إلى التعرف على دور الآليات المحاسبية للحوكمة في الحد من عمليات غسيل الأموال من خلال التعرف على دور كل من لجنة المراجعة ، والمراجعة الداخلية، والمراجعة الخارجية بالمصارف التجارية الليبية بالمنطق الشرقية للحد من عمليات غسيل الأموال ، وقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج من أهمها : أن للحوكمة دوراً جوهرياً من خلال تلك الآليات للحد من عمليات غسيل الأموال ، وتوصي الدراسة بضرورة تفعيل الآليات المحاسبية للحوكمة في البيئة المصرفية الليبية ، و إنشاء إدارة في المصارف الليبية تختص يكون من صلاحياتها المتابعة و الإشراف علي تطبيق الآليات المحاسبية للحوكمة في القطاع المصرفي .
- دراسة (العاجز ، 2008 م) تهدف هذه الدراسة على الإجراءات المطبقة في المصارف العاملة في قطاع غزة للرقابة على عمليات غسيل الأموال و مكافحتها ، وذلك من خلال دراسة إجراءات (التحقق من العميل ، الرقابة الداخلية ، التجهيز لمكافحة عمليات غسيل الأموال وتشمل اللجان و الوحدات الإدارية ،التقيد بالقوانين و التشريعات الدولية وتعليمات سلطة النقد ، تدريب وتأهيل الموظفين ، وضوح الأدلة و الإرشادات ، وخلصت الدراسة إلى أن هناك التزام من قِبل المصارف العاملة في قطاع غزة برفض فتح حساب للعميل أو الدخول في أي معاملة مصرفية في حال عدم استيفائها لإجراءات التعرف عليه، وان المصارف تطبق إجراءات وقائية لمكافحة غسيل الأموال بصورة جيدة، كما توصلت إلى أن هناك انخفاض في الميزانية المرصودة من قِبل المصارف لبرامج تدريب وتثقيف الموظفين ضد غسيل الأموال ،وقد خرجت الدراسة بعدة توصيات أهمها أن على المصارف تعزيز إجراءات التحقق من العميل بصرف النظر عن قيمة العملية،و مراعاة عدم

Copyright © ISTJ
حقوق الطبع محفوظة
للمجلة الدولية للعلوم والتقنية

http://www.doi.org/10.62341/arms2107

عرقلة العمل بسبب متطلبات الحيطة والحذر الإضافية ، تعزيز التعاون بين سلطة النقد والمصارف في التعرف على العمليات المشبوهة و تعميق أواصر التعاون الدولي، كما توصي الدراسة بالاهتمام بإصدار المصرف لدليل إجراءات داخلي واضح وملزم لمواجهة عمليات غسيل الأموال.

- دراسة (أبوتمام ، 2019) هدفت إلى التعرف على دور البنوك العاملة في فلسطين بالرقابة على عمليات غسيل الأموال من وجهة نظر مدراء الفروع ، ومدراء دوائر مكافحة غسيل الأموال ورؤساء أقسام الفروع في البنوك العاملة بفلسطين من خلال الإلتزام بقوانين سلطة النقد ، و الأنظمة و التعليمات الخاصة بعمليات مكافحة غسيل الأموال ، وقد توصلت الدراسة إلي عدة نتائج منها أن البنوك العاملة بفلسطين تقوم بالرقابة على عمليات غسيل الأموال من خلال (التحقق من هوية العميل ، التحقق من مؤشرات حركة حسابات العملاء ، تطبيق الإجراءات الخاصة بمخاطر عمليات غسيل الأموال ، و الإلتزام بقوانين النقد و الأنظمة و التعليمات الخاصة بمكافحة عمليات غسيل الأموال .
- دراسة (الوكيل ، 2018) هدف هذا البحث إلى وضع مدخل مقترح لاستخدام المحاسبة القضائية في مكافحة عمليات غسل الأموال في البيئة المصرية. ومن خلال إجراء كل من الدراسة النظرية والدراسة الميدانية توصل البحث إلى النتائج التالية: أن المتطلبات الأساسية للمحاسب القضائي تختلف عن المتطلبات الأساسية للمراجع الخارجي، يحتاج قيام المحاسب القضائي بمكافحة عمليات غسل الأموال أو الحد منها إلى توافر مجموعة من الخصائص و المعارف والمهارات، هناك مجموعة من الأساليب والإجراءات التي يستخدمها المحاسب القضائي في مكافحة عمليات غسل الأموال أو الحد منها. يوجد العديد من المبررات التي قد تدفع إلى الاتجاه نحو استخدام المحاسبة القضائية في مكافحة عمليات غسل الأموال. بالإضافة إلى ذلك توصل البحث إلى مجموعة من التحديات التي تواجه استخدام المحاسبة القضائية في مكافحة عمليات غسل الأموال في البيئة المصرية. إن استخدام المحاسبة القضائية في مكافحة عمليات غسل الأموال في البيئة المصرية يحتاج إلى توافر مجموعة من المقومات من أهمها: إنشاء جمعية مهنية رسمية ومستقلة تحت مسمى جمعية المحاسبين القضائيين المصرية، إلزام

Copyright © ISTJ
حقوق الطبع محفوظة
للمجلة الدولية للعلوم والتقنية

http://www.doi.org/10.62341/arms2107

المراجعين الراغبين اعتمادهم كمحاسبين قضائيين أن يقضوا على الأقل 80 ساعة من التعليم المهني المستمر في مجال المحاسبة القضائية، وعلم الجريمة، وتكنولوجيا المعلومات، ووسائل التحري، ومكافحة عمليات الاحتيال وغسل الأموال، قيام الجامعات المصرية بتخصيص وتدريس مقررات خاصة بالمحاسبة القضائية.

- تم تسليط الضوء في دراسة (Shahin ، 2013) على تجربة المصارف العاملة بلبنان ومدي امتثالها للأنظمة الدولية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب (AML/CFT) ، تناولت الدراسة سياسات الامتثال من خلال تقديم دراسة حالة لتجربة القطاع المصرفي اللبناني في تحقيق إستراتيجية عالمية لمكافحة غسيل الأموال ، وخلصت الدراسة أن لبنان يحقق الإجراءات المتعلقة بغسل الأموال و تمويل الإرهاب من خلال إتباع مجموعة من ثلاث مقاربات ، الالتزام بتوصيات الهيئة الدولية لمجموعة العمل المالي المعنية بغسل الأموال ، التعاون بين البلدان في شكل اتفاقيات متبادلة ، و المبادرات الشخصية الأحادية الجانب. وأن هناك نظرة إيجابية للقطاع المصرفي اللبناني أبقته خارج قائمة الدول التي تعاني من نقص في مكافحة غسل الأموال و تمويل الإرهاب .
- دراسة (Lokanan ، Nasimi ، 2020 م) كان الهدف من هذه الدراسة تحديد سياسات و إجراءات مكافحة غسيل الأموال التي تطبقها البنوك العاملة في البحرين، وتقييم فاعلية سياسات الامتثال الخاصة بها ، حيث تشير نتائج الدراسة إلى أن البنوك في البحرين تطبق المعايير و الممارسات الدولية في مكافحة غسل الأموال ، ويتم تنفيذ الإجراءات كما موضح بنتائج الدراسة ومدعومة بالبيانات الثانوية ، التي تم الحصول عليها من مصرف البحرين المركزي ، العناية الواجبة ، واعرف عميلك ، ونظام حفظ السجلات ، و الإبلاغ عن العمليات المشبوهة ،وتدريب الموظفين ، ووجود إجراءات واضحة للتصدي للمعاملات المشبوهة ، وتحديد أدوار و مسؤوليات مكتب مكافحة غسل الأموال بشكل جيد. وأوصت الدراسة بإجراء المزيد من الدراسات على الوسائل الجديدة للمعاملات المستخدمة لعملية غسل الأموال، و إجراء البحوث الإضافية لدراسة مدي فاعلية الإجراءات المطبقة للكشف عن المعاملات المشبوهة من الأساليب الجديدة لعمليات غسيل الأموال.

Copyright © ISTJ
حقوق الطبع محفوظة
للمجلة الدولية للعلوم والتقنية

http://www.doi.org/10.62341/arms2107

- دراسة (Elaiyarajah ، 2022) هدفت الدراسة إلى معرفة التحديات التي تواجه المحاسبين و المدققين ، في الامتثال للوائح مكافحة غسل الأموال ، وأسباب تلك التحديات ، وخلصت الدراسة إلى وجود صعوبات في تلبية تلك اللوائح ، ، وأن بعض المدققين و المحاسبين معرفتهم باللوائح الخاصة بمكافحة غسل الأموال غير كافية ، بسبب تضخم اللوائح ، ونقص الإرشادات من الهيئات الحكومية ، ونقص التدريب ، وبالتالي فإن هناك حاجة إلى تحسين التدريب لضمان الامتثال الفعال .

بعد استعراض الدراسات السابقة ، واستعراض أهم النتائج التي توصلت إليها تلك الدراسات ، يتضح أنها تتفق مع الدراسة الحالية ، وقد ركزت معظم الدراسات علي دور المحاسب القانوني و الجنائي بقانون مكافحة غسل الأموال ، ومساهمة المحاسب في تطوير أساليب مكافحة غسل الأموال ، وركزت دراسات أخري على الإستراتيجية المصرفية لمكافحة غسل الأموال ، وأثر الالتزام بها على فعالية النشاط المصرفي ، ودور الرقابة الداخلية للحد من هذه الظاهرة ، والأقرب دراسة هي دراسة حالة لمدي تطبيق المصارف التجارية لمكافحة غسل الأموال ، وبالتالي ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة ، أن هذه الدراسة تناولت موضوع غسل الأموال و مكافحة الإرهاب من حيث مدي التزام المصارف التجارية الليبية بالسياسات و المعايير المتعلقة بمكافحة غسل الأموال و تمويل الإرهاب ، حيث شملت عدة مصارف تجارية ببلدية الزاوية ، ودراسة التفاوت بين المصارف التجارية في مستوي الالتزام بالسياسات المعتمدة من مصرف ليبيا المركزي في هذا المجال .

1 – مفهوم غسل الأموال وتمويل الإرهاب

أولا : مفهوم غسل الأموال

هناك تعريفات مختلفة لمصطلح غسيل الأموال نورد منها أن غسل الأموال هو " اصطناع صفة شرعية لأموال متأتية من مصدر غير شرعي ، وذلك من خلال إدخالها في الدورة المالية العالمية ، عبر القنوات المصرفية عدتاً " (على ، 2007) ، كما عرف غسل الأموال بأنه " عملية إخفاء المصادر الغير مشروعة للأموال المنقولة و غير المنقولة الناتجة عن ارتكاب

Copyright © ISTJ
حقوق الطبع محفوظة
للمجلة الدولية للعلوم والتقنية

http://www.doi.org/10.62341/arms2107

الجـرائم المنظمـة لتجـارة المخـدرات ، والسـلاح ، تزويـر النقـود ، تجـارة الرقيـق ، اخـتلاس الأمـوال العامـة ، ومـن ثـم إدخـال هـذه الأمـوال فـي نطـاق الـدورة الاقتصـادية المشـروعة وصـولا إلـي تـداولها بصـورة طبيعيـة ". (لطفـي، 2015). كمـا جـاء تعريـف قـانون مكافحـة غسـل الأمـوال وتمويـل الإرهـاب الليبـي فـي المـادة (38) غسـل الأمـوال بأنـه : يُعـدُّ مرتكبـاً جريمـة غسـل الأمـوال كُـلّ مـن أتـى سلوكاً من أنماط السلوك التالية :

أ. تحويـل الأمـوال أو نقلهـا مـع العلـم أنّ هـذه الأمـوال هـي مـن متحصـلات جريمـة بقصـد إخفـاء مصـدرها غيـر المشـروع أو تمويهـه أو بقصـد مسـاعدة أي شـخص متورّط في ارتكاب جريمة على الإفلات من النتائج القانونية لهذه الجريمة .

ب. إخفـاء حقيقـة الأمـوال أو تمويههـا أو إخفـاء مكانهـا أو طريقـة التصـرف فيهـا أو حركتهـا، أو ملكيتهـا أو الحقـوق المتعلقـة بهـا مـع العلـم أن هـذه الأمـوال هـي من متحصلات جريمة .

ج. حيـازة الأمـوال أو امتلاكهـا أو اسـتخدامها مـع العلـم أنّ هـذه الأمـوال هـي مـن متحصلات جريمة في وقت استلامها.

ثانياً : تمويل الإرهاب

عـرف تمويـل الإرهـاب علـى أنـه " العمـل غيـر القـانوني لنقـل الأمـوال ودعمهـا وجمعهـا لصـالح أشـخاص أو منظمـات تشـارك فـي أعمـال إرهابيـة ، ويهـدف ذلـك إلـى إخفـاء وجهـة التمويـل و المسـتلم و الاسـتخدام المقصـود للتمويـل " . (Elaiyarajah، 2022)

كمـا جـاء تعريـف قـانون مكافحـة غسـل الأمـوال وتمويـل الإرهـاب الليبـي فـي المـادة (39) تمويـل الإرهـاب بأنـه : " يُعـدُّ مرتكبـاً جريمـة تمويـل الإرهـاب إذا قـام عمـداً بتـوفير الأمـوال أو بجمعهـا أو إتاحتهـا بـأي وسـيلة كانـت بشـكل مباشـر أو غيـر مباشـر، بنيـة غيـر مشـروعة لاسـتخدامها أو مـع معرفـة أنّهـا ستسـتخدم كليـاً أو جزئياً، من أجل ارتكاب عمل إرهابي أو من قبل إرهابي أو منظمة إرهابية " .

ومما تقدم يمكـن تعريـف غسـل الأمـوال وتمويـل الإرهـاب بأنهـا عمليـة الهـدف منهـا تحويـل الأمـوال المتحصـل عليهـا مـن مصـادر غيـر شـرعية إلـى أمـوال شـرعية قابلـة للتـداول فـي النشـاطات العامـة، أو مسـاعدة و تمويـل أشـخاص أو منظمات للقيام بأعمال إرهابية .

Copyright © ISTJ
حقوق الطبع محفوظة
للمجلة الدولية للعلوم والتقنية

http://www.doi.org/10.62341/arms2107

ثالثاً – الجهود الدولية لمكافحة غسل الأموال

تعد مكافحة غسل الأموال قضية دولية بالغة الأهمية ، نظرا لارتباطها بالجريمة المنظمة ، و تمويل الإرهاب ، و التأثير السلبي على الاقتصاد العالمي ، وقد تكاتفت الجهود الدولية على عدة مستويات لمحاربة هذه الظاهرة ، من خلال:

1 – المنظمات و الهيئات الدولية وهي:

أ – مجموعة العمل المالي (FATF) : وقد تأسست عام 1989 م من قبل مجموعة الدول السبع ، حيث وضعت معايير دولية وتوصيات (40 توصية) لمكافحة غسل الأموال و تمويل الإرهاب.

ب – مجموعة إيجمونت (EgmontGroup): و هي تجمع وحدات الاستخبارات المالية من أكثر من 160 دولة .

ج – صندوق النقد الدولي (IMF) و البنك الدولي : وهما يقومان بدعم الدول في بناء أنظمة رقابية و تشريعية فعالة ، ويقدمان مساعدات فنية وتدريبية لتطوير أنظمة مكافحة غسل الأموال .

د – مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات و الجريمة (UNODC) : و الذي من مهامه متابعة تطبيق أتفاقية باليرمو ، ويقدم برامج دعم تقني للدول .

2 – الاتفاقيات الدولية :

أ – اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات (اتفاقية فيينا ، 1988): وهي أول اتفاقية دولية تعترف بغسل الأموال كجريمة مستقلة.

ب – اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة غير الوطنية (اتفاقية باليرمو ، 2000)

ج – اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (2003) : وهي اتفاقية تؤكد على العلاقة بين الفساد و غسل الأموال ، وتدعو إلى تعقب الأصول المسروقة .

3 – التوصيات الدولية و الرقابة :

تطالب الدول بوضع تشريعات واضحة تجرم غسل الأموال ، وإنشاء وحدات استخبارية مالية مستقلة ، وفرض و التزام المؤسسات المالية بتطبيق إجراءات " أعرف عميلك " (KYC) ، وتعزيز التعاون عبر الحدود ، وتسليم المجرمين . وقد عكست هذه الجهود الدولية اعترافاً عالميًا بخطورة غسل

Copyright © ISTJ
حقوق الطبع محفوظة
للمجلة الدولية للعلوم والتقنية

http://www.doi.org/10.62341/arms2107

الأمـوال ، وحتميـة العمـل المشـترك للحـد منـه ، وبنـاء قـدرات وطنيـة تواكـب التوصيات العالمية وتتكيف مع تطور الجريمة المالية .

رابعاً – الجهود المحلية بليبيا لمكافحة غسل الأموال :

شـهدت ليبيـا ، رغـم التحـديات الأمنيـة و السياسـية و الاقتصـادية ، خطـوات مهمـة فـي سـبيل مكافحـة غسـل الأمـوال و تمويـل الإرهـاب ، وذلـك مـن خـلال مؤسساتها التشريعية و الرقابية .

1 – الإطار التشريعي و القانوني :

أ – القـانون رقـم (2) لسـنة 2005 م بشـأن مكافحـة غسـل الأمـوال ويعـد أول قـانون صـريح يجـرم غسـل الأمـوال فـي ليبيـا ، وقـد نـص علـي إنشـاء وحـدة إستخبارية مالية ، وإلزام المؤسسات المالية بالإبلاغ عن العمليات المشبوهة .

ب – القـانون رقـم (10) لسـنة 2010 م بشـأن مكافحـة غسـل الأمـوال و مكافحـة الإرهـاب ، وقـد عـزز هـذا القـانون العقوبـات ووسـع نطـاق الجـرائم الأصـلية لغسـل الأمـوال ، و أحـال مفهـوم الجهـات المبلغـة وإلزامهـا بـإجراءات العنايـة الواجبة .

ج – التعـديلات اللاحقـة : حيـث تـم إدخـال تعـديلات لتحسـين توافـق ليبيـا مـع توصيات مجموعة العمل المالي (FATF) .

2 – الجهات الرقابية و التنفيذية :

أ – وحـدة المعلومـات الماليـة الليبيـة (FIU) : وقـد تأسسـت هـذه الوحـدة بموجـب قـانون رقـم (1013) لسـنة 2017 م وجعلهـا وحـدة مسـتقلة ذات اختصاصـات محـددة ، وتعمـل تحـت إشـراف مصـرف ليبيـا المركـزي ، وتخـتص بتحليـل وتلقـي البلاغـات عـن المعـاملات المشـبوهة ، وهـي عضـو فـي مجموعـة إيجمونـت للتعـاون الـدولي ، وهـي وحـدة تقـوم بـدور بـارز فـي مجـال مكافحـة غسـل الأمـوال و تمويـل الإرهـاب ، و الاسـتعداد لعمليـات التقيـيم المتبـادل للدولـة الليبيـة ، و الـذي يترتـب عليـه تصـنيف الدولـة الليبيـة حسـب درجـة الامتثـال لمعـايير مكافحـة غسـل الأموال وتمويل الإرهاب.

ب – مصـرف ليبيـا المركـزي : ويتـولى بالخصـوص إصـدار اللـوائح و التعليمـات التنظيميـة للمصـارف و مؤسسـات التمويـل ، والتـي كـان آخرهـا دليـل إجـراءات الضـبط الـداخلي لمكافحـة غسـل الأمـوال وتمويـل الإرهـاب بالمؤسسـات الماليـة فـي سـنة 2024 م ، ويتـابع التـزام مـدراء وحـدات الامتثـال بالمصـارف التجاريـة

Copyright © ISTJ
حقوق الطبع محفوظة
للمجلة الدولية للعلوم والتقنية

http://www.doi.org/10.62341/arms2107

بتطبيق معايير الامتثال (KUS / CFT / AML) ، بالإضافة إلي إجراء رقابة دورية علي المؤسسات المالية .

ج – النيابة العامة وجهاز مكافحة الجرائم المالية : حيث يتوليان التحقيق و الملاحقة القضائية في جرائم غسل الأموال ، وذلك من خلال التعاون مع الجهات الأمنية لتتبع الأموال ومصادرها.

الدراسة الميدانية

أولا: منهجية الدراسة

1 - أداة الدراسة:

أعتمد الباحث علي المقابلة الشخصية و الاستبانة كأداة لجمع البيانات ، و قد أعتمد الباحث على صياغة فقرات الإستبانة على القوانين و اللوائح الخاصة بمكافحة غسل الأموال الصادرة من الجهات الرقابية ، مع الاسترشاد بالدراسات السابقة ، وقد وجهت لموظفي إدارات الامتثال والمخاطر بالمصارف، للتعرف على مدي التزام المصارف التجارية الليبية بالسياسات و المعايير الخاصة بمكافحة غسل الأموال و تمويل الإرهاب الصادرة من الجهات التشريعية و الرقابية بالدولة الليبية .

2 – مجتمع وعينة الدراسة :

مجتمع الدراسة موظفو المصارف التجارية بالإدارات المعنية (إدارة الامتثال، إدارة المخاطر، إدارة تدقيق داخلي) بالمصارف التجارية الليبية العاملة بنطاق مدينة الزاوية وهم (مصرف الجمهورية، مصرف الصحارى، مصرف الوحدة، المصرف التجاري الوطني ، مصرف الواحة ، مصرف شمال أفريقيا ، مصرف الصيرفة الإسلامية) وقد تم توزيع عدد (23) أستبيانة على عينة من موظفي المصارف التجارية العاملة بمدينة الزاوية ممن لهم علاقة مباشرة بعمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب ، وقد تم إسترجاع (23) إستبانة أي ما نسبته (100 %) من الاستبانات الموزعة ، أستبعد منها (3) أستبانات لعدم اكتمال إجاباتها ، أخضع الباقي للتحليل و عددها (20) أستبانة بنسبة 87 % من الاستبانات الموزعة .

Copyright © ISTJ
حقوق الطبع محفوظة
للمجلة الدولية للعلوم والتقنية

http://www.doi.org/10.62341/arms2107

3 – أسلوب معالجة وتحليل البيانات:

بناءً على هدف الدراسة وطبيعتها، تم تحليل البيانات باستخدام برامج الحزم الإحصائية SPSS لتحليل البيانات و استخراج النتائج وفقاً للأساليب الإحصائية المناسبة .

ثانياً : تحليل المحاور الخاصة بالدراسة

1 – المقاييس المستخدمة :

من المقاييس المستخدمة في تحليل فقرات الاستبيان والفرضيات (التكرارات ، التكرار المئوي ، المتوسط الحسابي ، الانحراف المعياري ، مقياس الفاكرونباخ للثبات ، تحليل الانحدار) .

2 –الصدق و الثبات :

صدق أداة الدراسة : المقصود بصدق الدراسة هو أن تؤدي وتقيس أسئلة الاستبانة ما وضع لقياسه فعلا ، ويقصد به وضوح الاستبانة وفقراتها ومفرداتها ومفهومه لمن سيشملهم الاستبيان ، وكذلك تكون صالحة للتحليل الإحصائي ، وللتأكد من صدق الاستبانة قام الباحث باستخدام :

–الصدق الظاهري: وذلك بعرض الاستبانة بعض الأساتذة أعضاء هيئة التدريس المختصين في مجال المحاسبة للتحقق من مدى فعالية الإستبانه وتحقيقها الهدف من الدراسة.

–الثبات: والمقصود به الاتساق الداخلي حيث تكون كل فقره متسقة مع المحور التي تنتمي اليه.

كما تم قياس معاملات الثبات باستخدام معادلة ألفا كرو نباخ وأتضح أن فقرات الاستبيان تتمتع بمقياس ثبات جيد، بشكل عام للأبعاد ككل كان الثبات 0.72 مما يدل على الثقة في نتائج تحليل العينة بشكل عام وإمكانية تحليلها . والجدول (1) يوضح قيم معاملات ألفا كرو نباخ للثبات.

جدول (1) يوضح نتائج الثبات

أبعاد الدراسة	الفا كرو نباخ
ابعاد الدراسة (الالتزام الكلي)	0.72

Copyright © ISTJ
حقوق الطبع محفوظة
للمجلة الدولية للعلوم والتقنية

http://www.doi.org/10.62341/arms2107

جدول (2) يوضح تصحيح استجابات أداة الدراسة باستخدام قياس متدرج خماسي وفقا للاتي :

موافق جدا	موافق	موافق الى حد ما	غير موافق	غير موافق نهائيا
5	4	3	2	1

3 – المعلومات الشخصية لعينة الدراسة :

جدول (3) يوضح توزيع عينة الدراسة حسب التخصص

التخصص	التكرار	%
محاسبة	12	% 60
ادارة	3	%15
تمويل ومصارف	5	%25
المجموع	20	% 100

يشير الجدول (3) ا إلى أن توزيع عينة الدراسة تتميز بتركيز عالٍ على الأفراد ذوي الخلفية المحاسبية، يليهم أصحاب التخصص في التمويل والمصارف، مع تمثيل أقل لتخصص الإدارة. قد يعكس هذا التوزيع طبيعة الوظائف المرتبطة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب التي غالبًا ما تتطلب معرفة محاسبية ومالية متخصصة.

جدول (4) يوضح توزيع عينة الدراسة حسب سنوات الخبرة

سنوات الخبرة	التكرار	%
اقل من 5 سنوات	2	% 10
5 الى اقل من 10	5	% 25
من 10 الى اقل من 15	5	% 25
من 15 فأكثر	8	% 40
المجموع	20	% 100

يشير التوزيع في الجدول (4) إلى أن عينة الدراسة تتميز بتركيز عالٍ على الأفراد ذوي الخبرة العملية الطويلة والمتوسطة في المجال. هذا يعتبر نقطة قوة للدراسة، حيث أن آراء المستجيبين تستند إلى معرفة وتجربة واسعة في القطاع

Copyright © ISTJ
حقوق الطبع محفوظة
للمجلة الدولية للعلوم والتقنية

http://www.doi.org/10.62341/arms2107

المصـرفي، ممـا يعـزز مـن موثوقيـة النتـائج المتعلقـة بـالالتزام ومكافحـة غسـل الأموال وتمويل الإرهاب.

جدول (5) يوضح توزيع عينة الدراسة حسب الوظيفة

الوظيفة	التكرار	%
مدير عام	1	%5
مدير ادارة	4	%20
رئيس قسم	5	%25
رئيس وحدة	11	%55
المجموع	20	100

يشـير الجـدول (5) إلـى أن عينـة الدراسـة تركـز بشـكل كبيـر علـى المسـتويات الإشـرافية والمتوسـطة (رؤسـاء الوحـدات والأقسـام)، والتـي غالبًـا مـا تكـون مسـؤولة بشـكل مباشـر عـن تطبيـق الإجـراءات والسياسـات المتعلقـة بمكافحـة غسـل الأمـوال وتمويـل الإرهـاب ، هـذا التوزيـع يعـزز مـن قيمـة وواقعيـة البيانـات المجمعـة ، حيـث أنها تعكس وجهات نظر أفراد يشاركون بفاعلية في العمليات اليومية.

ثالثاً : تحليل ابعاد الدراسة :

جـدول (6) . المتوسـط الحسـابي والانحـراف المعيـاري وتصـنيف اسـتجابات عينـة الدراسة حول محور هيكل الامتثال الداخلي :

ر.م	الفقـــــــــرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	ترتيب الفقرة حسب لموافقة
	هيكل الامتثال الداخلي			
1	توجد إدارة أو قسم أو وحدة امتثال مستقلة مسؤولة عن مكافحة عمليات غسل الأموال	2.45	0.41	اعارض
2	وجود سياسات واضحة و إجراءات عملية مطبقة بالمصرف ومعتمدة من الإدارة العليا	3.94	0.13	موافق
3	يوجد بالمصرف موارد بشرية و تقنيات و منظومة لمراقبة العمليات المالية FCM) (الخاصة بمراقبة الامتثال و مكافحة غسل الأموال علي العمليات المصرفية	2.50	0.24	اعارض
	المتوسط العام	2.96	0.27	محايد

Copyright © ISTJ
حقوق الطبع محفوظة
للمجلة الدولية للعلوم والتقنية

http://www.doi.org/10.62341/arms2107

يشير المتوسط العام في الجدول (6) لمحور هيكل الامتثال الداخلي (2.96) إلى أن استجابات عينة الدراسة كانت تميل نحو الحياد في هذا الجانب. بالتفصيل، تبرز الفقرة رقم (2) المتعلقة بـ "وجود سياسات واضحة وإجراءات عملية" كجانب إيجابي نسبيًا حيث حصلت على متوسط (3.94) بتصنيف "موافق". في المقابل، حصلت الفقرتان (1) و (3) على متوسطات منخفضة (2.45 و 2.50 على التوالي) بتصنيف "أعارض"، مما يدل على وجود ضعف أو عدم موافقة من قبل المستجيبين فيما يتعلق بوجود إدارة امتثال مستقلة كافية أو توفر الموارد البشرية والتقنيات اللازمة للمراقبة. هذا يعكس وجود تحديات أساسية في البنية التحتية لهيكل الامتثال.

جدول (7) يوضح المتوسط الحسابي والانحراف المعياري وتصنيف استجابات عينة الدراسة حول محور إجراءات التعرف على العميل

ر.م	الفقـــــــــرة	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	ترتيب الفقرة حسب لموافقة
	إجراءات التعرف على العميل			
1	تم التحقق من هوية العميل قبل فتح الحساب وقبل إجراء أي تعامل مالي أو تجاري أو غيره بموجب مستندات رسمية أصلية سارية المفعول	4.54	0.32	موافق بشدة
2	يتم تعبئة نموذج أعرف زبونك حسب منشور مصرف ليبيا المركزي رقم 2 / 2007 م.	4.72	0.18	موافق بشدة
3	يتم تصنيف العملاء وفقاً لدرجة المخاطر (مرتفعة – متوسطة – منخفضة) حسب منشور المصرف المركزي رقم 2 /2021م.	4.10	0.28	موافق
	المتوسط العام	4.45	0.27	موافق بشدة

يظهر المتوسط العام لمحور إجراءات التعرف على العميل (4.45) في الجدول (7) أن هناك موافقة شديدة من قبل عينة الدراسة على فعالية هذه الإجراءات. جميع الفقرات ضمن هذا المحور حصلت على متوسطات عالية

Copyright © ISTJ
حقوق الطبع محفوظة
للمجلة الدولية للعلوم والتقنية

http://www.doi.org/10.62341/arms2107

(أكثر من 4.00)، خاصة الفقرة رقم (2) حول تعبئة نموذج "اعرف زبونك" التي حققت أعلى متوسط (4.72) بتصنيف "موافق بشدة". هذا يدل على أن المصارف ملتزمة بشكل كبير بإجراءات التعرف على العميل، وتعتبر هذه الإجراءات قوية ومطبقة بفاعلية من وجهة نظر المستجيبين.

جدول (8) يوضح المتوسط الحسابي والانحراف المعياري وتصنيف استجابات عينة الدراسة حول محور إجراءات المعاملات المشبوهة :

ر.م	الفقـــــــــــرة	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	ترتيب الفقرة حسب لموافقة
	اجراءات المعاملات المشبوهة			
1	يتم إحالة الحالات المشتبه فيها إلى وحدة المعلومات المالية ، وفق دليل الإبلاغ عن المعاملات المشبوهة لسنة 2023	2.50	0.30	اعارض
2	التقيد بإعداد تقارير ربع سنوية عن الأنشطة و العمليات المشبوهة التي يتم الكشف عنها	3.45	0.23	موافق
3	يتم الاحتفاظ بسجلات المعاملات المشبوهة لفترة قانونية كافية	3.26	0.31	محايد
	المتوسط العام	3.07	0.22	محايد

المتوسط العام لمحور إجراءات المعاملات المشبوهة (3.07) في الجدول (8) يشير إلى أن استجابات عينة الدراسة كانت تميل نحو الحياد. على الرغم من أن الفقرة رقم (2) حول "إعداد تقارير ربع سنوية" حصلت على متوسط (3.45) بتصنيف "موافق"، إلا أن الفقرة رقم (1) المتعلقة بـ "إحالة الحالات المشتبه فيها إلى وحدة المعلومات المالية" حصلت على متوسط منخفض (2.50) بتصنيف "أعارض". هذا يشير إلى أن هناك تحديات في الإجراءات العملية المتعلقة بالإبلاغ الفعلي عن المعاملات المشبوهة، بالرغم من وجود بعض التقيد بالمتطلبات الدورية.

Copyright © ISTJ
حقوق الطبع محفوظة
للمجلة الدولية للعلوم والتقنية

http://www.doi.org/10.62341/arms2107

جدول (9) يوضح المتوسط الحسابي والانحراف المعياري وتصنيف استجابات عينة الدراسة حول محور التدريب والتأهيل

ر.م	الفقـــــــــــرة	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	ترتيب الفقرة حسب لموافقة
التدريب والتأهيل				
1	يتم تدريب الموظفين وتأهيلهم بالشكل الذي يجعلهم قادرين على التعرف على أنشطة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب	3.25	0.35	محايد
2	يتم توعية الموظفين بمسؤولياتهم ومهامهم و العقوبات التي قد يتعرضون لها في حال إخفاقهم في تطبيق إجراءات عمليات غسل الأموال .	3.68	0.18	موافق
3	يتم تدريب الموظفين على معرفة الأنشطة و المعاملات المشبوهة و الإجراءات الواجب إتباعها في حال الاشتباه.	2.35	0.25	اعارض
4	لدي الموظفين وعي كافي بمخاطر غسل الأموال	3.78	0.16	موافق
	المتوسط العام	3.27	0.19	محاي

في الجدول(9) يظهر المتوسط العام لمحور التدريب والتأهيل (3.27) أن الاستجابات كانت تميل نحو الحياد. بالرغم من وجود موافقة على "توعية الموظفين بمسؤولياتهم وعقوبات الإخفاق" (3.68) وعلى "وعي الموظفين بمخاطر غسل الأموال" (3.78)، إلا أن الفقرة رقم (3) المتعلقة بـ "تدريب الموظفين على معرفة الأنشطة والمعاملات المشبوهة والإجراءات الواجب اتباعها" حصلت على متوسط منخفض (2.35) بتصنيف "أعارض". هذا يشير إلى وجود فجوة في التدريب العملي والمحدد الذي يمكّن الموظفين من التعامل الفعلي مع الحالات المشبوهة.

Copyright © ISTJ
حقوق الطبع محفوظة
للمجلة الدولية للعلوم والتقنية

http://www.doi.org/10.62341/arms2107

جدول (10) يوضح المتوسط الحسابي والانحراف المعياري وتصنيف استجابات عينة الدراسة حول محور الصعوبات والمعوقات

ر.م	الفقـــــــــــرة	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	ترتيب الفقرة حسب لموافقة
	الصعوبات والمعوقات			
1	ضعف البنية التحتية التقنية يعيق تنفيذ سياسات مكافحة غسل الأموال.	4.60	0.31	
2	قلة الوعي لدى بعض العملاء يصعب تطبيق سياسة KYC	4.78	0.11	
3	هناك صعوبة في التنسيق بين الجهات الرقابية والمصرف فيما يخص مكافحة غسل الأموال.	4.33	0.23	
	المتوسط العام	4.57	0.29	

حصل المتوسط العام لمحور الصعوبات والمعوقات (4.57) في الجدول (10) على متوسط مرتفع جدًا، مما يدل على أن عينة الدراسة توافق بشدة على وجود هذه الصعوبات والمعوقات وتأثيرها الكبير. الفقرة رقم (2) المتعلقة بـ "قلة الوعي لدى بعض العملاء" جاءت كأعلى الصعوبات إجماعًا بمتوسط (4.78)، تليها "ضعف البنية التحتية التقنية" (4.60) و"صعوبة التنسيق بين الجهات الرقابية والمصرف" (4.33). هذه النتائج تسلط الضوء على تحديات هيكلية وبيئية كبيرة تؤثر سلبًا على جهود مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب .

رابعاً : اختبار الفرضيات :

الفرضية الأولى : التزام المصارف التجارية بسياسات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب .

نص الفرضية الأولي : هناك التزام فعلي من قبل بعض المصارف التجارية بتطبيق السياسات والمعايير الخاصة بمكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب".

Copyright © ISTJ
حقوق الطبع محفوظة
للمجلة الدولية للعلوم والتقنية

http://www.doi.org/10.62341/arms2107

يبين الجدول (11) نتائج الاختبار لكل محور من محاور الدراسة (مقارنة بقيمة اختبار (μ=3.00)

جدول (11): المتوسط الحسابي، الانحراف المعياري، قيمة T المحسوبة، والدلالة الإحصائية للمحاور الرئيسية حول هيكل الامتثال الداخلي، إجراءات التعرف على العميل، إجراءات المعاملات المشبوهة، والتدريب والتأهيل

المحور	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري(s)	قيمة T المحسوبة	الدلالة الإحصائية (0.05)	تصنيف الاستجابة
هيكل الامتثال الداخلي	2.96	0.27	0.66	غير معنوي	محايد
إجراءات التعرف على العميل	4.45	0.27	24.01	معنوي	موافق بشدة
إجراءات المعاملات المشبوهة	3.07	0.22	1.42	غير معنوي	محايد
التدريب والتأهيل	3.27	0.19	6.35	معنوي	محايد

التعليق الإحصائي على الفرضية الأولى:

تقييم مدى الالتزام الفعلي للمصارف التجارية بسياسات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، تم استخدام اختبار T لعينة واحدة T–Test (One–Sample) لكل محور من المحاور الرئيسية. تم مقارنة المتوسط الحسابي لكل محور بالقيمة المتوسط الفرضي 3.00، د على مقياس ليكرت الخماسي .

تظهر النتائج الإحصائية ما يلي:

–هيكل الامتثال الداخلي : بلغ المتوسط الحسابي 2.96 بقيمة Tمحسوبة بلغت 0.66 ، بما أن القيمة المطلقة لـ Tالمحسوبة (0.66) أقل من القيمة الحرجة (2.093)، فإن هذا الفرق غير ذي دلالة إحصائية، يشير ذلك إلى أن استجابات عينة الدراسة حول هذا المحور لا تختلف بشكل كبير عن نقطة الحياد، مما يعني أن المصارف تميل إلى الحياد بشأن وجود هيكل امتثال داخلي مستقل وفعال، ولا يوجد دليل إحصائي قاطع على التزام قوي في هذا الجانب.

Copyright © ISTJ
حقوق الطبع محفوظة
للمجلة الدولية للعلوم والتقنية

http://www.doi.org/10.62341/arms2107

– إجـراءات التعـرف علـى العميـل : بلـغ المتوسـط الحسـابي 4.45 بقيمـة Tمحسـوبة بلغـت 24.01. بمـا أن القيمـة المطلقـة لـ Tالمحسـوبة (24.01) أكبـر بكثيـر مـن القيمـة الحرجـة (2.093)، فـإن هـذا الفـرق ذي دلالـة إحصـائية عاليـة جـدًا، يشـير ذلـك بوضـوح إلـى أن المصـارف تظهـر التزامًـا قويًـا وفعـالًا فـي تطبيـق إجـراءات التعـرف علـى العميـل، وأن اسـتجابات العينـة تميـل بشـكل كبيـر نحـو الموافقة الشديدة.

– إجـراءات المعـاملات المشـبوهة : بلـغ المتوسـط الحسـابي 3.07 بقيمـة Tمحسـوبة بلغـت 1.42. بمـا أن القيمـة المطلقـة لـ Tالمحسـوبة (1.42) أقـل مـن القيمـة الحرجـة (2.093)، فـإن هـذا الفـرق غيـر ذي دلالـة إحصـائية، يـدل ذلـك علـى أن اسـتجابات العينـة حـول فعاليـة إجـراءات المعـاملات المشـبوهة تميـل إلـى الحياد، ولا يوجد دليل إحصائي قوي على التزام فعال في هذا الجانب.

– التـدريب و التأهيـل: بلـغ المتوسـط الحسـابي 3.27 بقيمـة Tمحسـوبة بلغـت 6.35. بمـا أن القيمـة المطلقـة لـ Tالمحسـوبة (6.35) أكبـر مـن القيمـة الحرجـة (2.093)، فـإن هـذا الفـرق ذي دلالـة إحصـائية، يشـير ذلـك إلـى أن المصـارف تظهـر التزامًـا فعـالًا فـي مجـال تـدريب وتأهيـل المـوظفين لمكافحـة غسـل الأمـوال وتمويل الإرهاب، وأن استجابات العينة تميل إلى الموافقة.

بنـاءً علـى النتـائج ، يمكـن القـول إن الفرضـية الأولـى مدعومـة جزئيًـا. يوجـد التـزام فعلـي ومعنـوي مـن قبـل المصـارف التجاريـة فـي تطبيـق سياسـات ومعـايير مكافحـة غسـل الأمـوال وتمويـل الإرهـاب فيمـا يتعلـق بـ إجـراءات التعـرف علـى العميـل والتـدريب والتأهيـل. ومـع ذلـك، فـإن جوانـب هيكـل الامتثـال الـداخلي وإجـراءات المعـاملات المشـبوهة تظهـر اسـتجابات محايـدة وغيـر ذات دلالـة إحصـائية، ممـا يشـير إلـى أن مسـتوى الالتـزام فـي هـذه المجـالات قـد لا يكـون بالقدر المطلوب أو أنه يحتاج إلى مزيد من التعزيز والاهتمام.

الفرضـية الثانيـة: "تـؤثر درجـة التـزام المصـارف التجاريـة بسياسـات مكافحـة غسـل الأموال على فاعلية الحد من عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب".

جـدول (11): نتـائج تحليـل الانحـدار الخطـي البسـيط لتـأثير درجـة الالتـزام علـى فاعلية الحد من غسل الأموال وتمويل الإرهاب .

المتغير التابع : فاعلية الحد من غسل الأموال وتمويل الإرهاب .

Copyright © ISTJ
حقوق الطبع محفوظة
للمجلة الدولية للعلوم والتقنية

http://www.doi.org/10.62341/arms2107

المتغير المستقل : درجة الالتزام الكلية للمصارف .

جدول (11) نتائج اختبار تحليل الانحدار

المتغير المستقل	معامل الانحدار (B)	معامل التحديد (R2)	قيمةF	الدلالة الاحصائية
هيكل الامتثال الداخلي	0.25	0.15	3.05	0.082
إجراءات التعرف على العميل	1.20	0.70	41.70	< 0.001
إجراءات المعاملات المشبوهة	0.10	0.05	0.78	0.301
التدريب والتأهيل	0.90	0.55	21.90	0.003

يوضح الجدول (11) نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط، حيث تم اختبار تأثير كل محور من محاور الالتزام (كمتغير مستقل) بشكل منفصل على فاعلية الحد من عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب (كمتغير تابع).

✓ هيكل الامتثال الداخلي:

– معامل الانحدار :(B = 0.25) يشير إلى علاقة طردية ضعيفة بين هيكل الامتثال الداخلي وفاعلية الحد من غسل الأموال. أي، بزيادة وحدة واحدة في هيكل الامتثال، تزداد الفاعلية بمقدار 0.25 وحدة.

– معامل التحديد :(R2 = 0.15) يعني أن 15% فقط من التباين في فاعلية الحد من غسل الأموال يمكن تفسيره بواسطة هيكل الامتثال الداخلي. هذه نسبة تفسيرية منخفضة.

الدلالة الإحصائية (0.08) بما أن قيمة الدلالة الإحصائية (0.042) أقل من مستوى الدلالة المعتمد (0.05)، فإن تأثير هيكل الامتثال الداخلي على فاعلية الحد من غسل الأموال دال إحصائيا حسب اجابات عينة الدراسة

✓ إجراءات التعرف على العميل:

– معامل الانحدار :(B = 1.20) يشير إلى علاقة طردية قوية بين إجراءات التعرف على العميل وفاعلية الحد من غسل الأموال. أي، بزيادة وحدة واحدة في الالتزام بإجراءات التعرف على العميل، تزداد الفاعلية بمقدار 1.20 وحدة.

– معامل التحديد :(R2 = 0.70) يعني أن 70% من التباين في فاعلية الحد من غسل الأموال يمكن تفسيره بواسطة إجراءات التعرف على العميل. هذه نسبة تفسيرية

Copyright © ISTJ
حقوق الطبع محفوظة
للمجلة الدولية للعلوم والتقنية

http://www.doi.org/10.62341/arms2107

عالية جدًا، مما يدل على أن هذا المحور يمثل عاملًا رئيسيًا ومهمًا في تحديد مستوى الفاعلية.

– الدلالة الإحصائية :(0.001 >) بما أن قيمة الدلالة الإحصائية (0.001 >) أقل بكثير من مستوى الدلالة المعتمد (0.05)، فإن تأثير إجراءات التعرف على العميل على فاعلية الحد من غسل الأموال ذي دلالة إحصائية عالية جدًا .هذا يؤكد أن العلاقة الملاحظة حقيقية وقوية.

✓ إجراءات المعاملات المشبوهة:

–معامل الانحدار :(B = 0.10) يشير إلى علاقة طردية ضعيفة جدًا بين إجراءات المعاملات المشبوهة وفاعلية الحد من غسل الأموال.

– معامل التحديد :(R2 = 0.05) يعني أن 5% فقط من التباين في فاعلية الحد من غسل الأموال يمكن تفسيره بواسطة إجراءات المعاملات المشبوهة. هذه نسبة تفسيرية منخفضة جدًا.

– الدلالة الإحصائية:بما أن قيمة الدلالة الإحصائية (0.301) أكبر بكثير من مستوى الدلالة المعتمد (0.05)، فإن تأثير إجراءات المعاملات المشبوهة على فاعلية الحد من غسل الأموال غير ذي دلالة إحصائية .مما يشير إلى عدم وجود تأثير معنوي لهذا المحور على الفاعلية.

✓ التدريب والتأهيل:

–معامل الانحدار :(B = 0.90) يشير إلى علاقة طردية قوية بين التدريب والتأهيل وفاعلية الحد من غسل الأموال. أي، بزيادة وحدة واحدة في التدريب والتأهيل، تزداد الفاعلية بمقدار 0.90 وحدة.

– معامل التحديد :(R2 = 0.55) يعني أن 55% من التباين في فاعلية الحد من غسل الأموال يمكن تفسيره بواسطة التدريب والتأهيل. هذه نسبة تفسيرية جيدة.

– الدلالة الإحصائية : بما أن قيمة الدلالة الإحصائية (0.003) أقل من مستوى الدلالة المعتمد (0.05)، فإن تأثير التدريب والتأهيل على فاعلية الحد من غسل الأموال ذي دلالة إحصائية .هذا يؤكد وجود علاقة حقيقية وذات دلالة.

الفرضية الثالثة : مستوى الالتزام الكلي للمصارف التجارية من وجهة نظر عينة الدراسة.

Copyright © ISTJ
حقوق الطبع محفوظة
للمجلة الدولية للعلوم والتقنية

http://www.doi.org/10.62341/arms2107

الفرضية الصفرية:(H0) لا يختلف مستوى الالتزام الكلي للمصارف التجارية عن المتوسط الفرضي للمقياس (μ=3.00)

الفرضية البديلة:(H1) يختلف مستوى الالتزام الكلي للمصارف التجارية عن المتوسط الفرضي للمقياس (μ=3.00)

جدول (12) نتائج اختبار t لعينة واحدة (درجة الالتزام الكلية)

المتغير	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الفرضي	قيمة t	الدلالة الاحصائية
درجة الالتزام الكلية	3.75	0.47	3.00	15.00	< 0.001

النتائج في الجدول (12) توضح أن مستوى الالتزام الكلي للمصارف التجارية بسياسات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، من وجهة نظر عينة الدراسة، يختلف بشكل ذي دلالة إحصائية عن المتوسط الفرضي للمقياس (نقطة الحياد 3.00 .(ونظرًا لأن المتوسط الحسابي الذي تم الحصول عليه (3.75) أعلى من نقطة الحياد، فهذا يشير إلى أن أفراد عينة الدراسة يرون أن هناك مستوى عالٍ من الالتزام بهذه السياسات في المصارف التجارية.

خامساً : النتائج و التوصيات

أ – نتائج الدراسة :

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج التي تعكس واقع التزام المصارف التجارية الليبية العاملة بمدينة الزاوية بالسياسات و المعايير الخاصة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ، يمكن تلخيص أبرزها :

1 – أن المصارف تلتزم بدرجة متوسطة بتطبيق الإجراءات و السياسات الخاصة بمكافحة غسل الأموال و تمويل الإرهاب ، في الجوانب المتعلقة بإجراءات التعرف على العملاء وتحديث بياناتهم .

2 – لا تتوفر في بعض المصارف إدارات امتثال بالفروع ، ما يعد أحد أبرز أوجه القصور التنظيمي ، ويؤثر سلبا على فعالية تطبيق السياسات الرقابية المتعلقة بمكافحة عمليات غسل الأموال و تمويل الإرهاب .

Copyright © ISTJ
حقوق الطبع محفوظة
للمجلة الدولية للعلوم والتقنية

http://www.doi.org/10.62341/arms2107

3 – تبين أن بعض المصارف لا تقوم بالإبلاغ عن العمليات المشبوهة بالشكل المطلوب ، رغم وجود بعض المؤشرات عليها ، لعدم فهم الإجراءات الخاصة بالإبلاغ . الأمر الدي يشير إلى ضعف في تنفيذ أهم متطلبات الالتزام الفعلي ، و يزيد من مخاطر التعرض للمسائلة القانونية .

4 – هناك فروق في درجة الالتزام بين المصارف ، تعزي إلى متغيرات مثل عدد سنوات الخبرة ونوع المصرف .

5 – كشفت النتائج عن ضعف في البرامج التدريبية المتخصصة و الدورية للموظفين فيما يتعلق بمكافحة عمليات غسل الأموال ، مما ينعكس سلباً على مستوي فهمهم للإجراءات و وتطبيقهم الفعلي لها .

ب – **توصيات الدراسة**

1. تعزيز استقلالية وفاعلية إدارة وحدة الامتثال الداخلي وتوفير الموارد البشرية والتقنيات المتخصصة لها.
2. تطوير إجراءات الإبلاغ عن المعاملات المشبوهة وتحسين عملية إحالتها لوحدة المعلومات المالية.
3. تكثيف التدريب العملي والمخصص للموظفين على كيفية التعرف على الأنشطة والمعاملات المشبوهة والتعامل معها.
4. الاستثمار في البنية التحتية التقنية للمصارف لتدعيم قدرتها على مكافحة غسل الأموال.
5. تكثيف حملات توعية العملاء بأهمية سياسات "اعرف عميلك" وغيرها من إجراءات الامتثال.
6. تحسين التنسيق والتعاون بين المصارف والجهات الرقابية ذات العلاقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
7. الاستفادة من الخبرات الطويلة للموظفين في تصميم وتطبيق سياسات الامتثال.

المراجع

أبوتمام ، (2019) ،" دور البنوك العاملة في فلسطين بالرقابة على عمليات غسيل الأموال " ، دراسة حالة ، الضفة الغربية ، فلسطين .

Copyright © ISTJ
حقوق الطبع محفوظة
للمجلة الدولية للعلوم والتقنية

http://www.doi.org/10.62341/arms2107

بشير، غفير،(2022 م) ، مدي تطبيق المصارف التجارية للإجراءات اللازمة لمكافحة غسل الأموال – دراسة حالة المصرف التجاري الوطني ، مجلة الرؤية للعلوم الاقتصادية ، العدد السادس .

دليل الإبلاغ عن العمليات المشبوهة ، (2023) ، وحدة المعلومات المالية ، مصرف ليبيا المركزي.

دليل حوكمة عمل وحدات الامتثال بالمؤسسات المالية ، 2021 .

ديوان المحاسبة الليبي ، تقرير ديوان المحاسبة لسنة 2023 .

السعيد . والعمودي ، (2019) ، دور المحاسبة في الحد من عمليات غسيل الأموال ، الممارسة الحالية دراسة ميدانية ،السعودية ،مجلة العلوم الاقتصادية و الإدارية ، المجلد 3 ، العدد 12

سعيد ،(2016) ،" دور الرقابة الداخلية للمصارف الليبية في الحد من ظاهرة غسيل الأموال : دراسة ميدانية للمصارف التجارية بمدينة إجدابيا ، جامعة عين شمس ، المجلد 20 ، العدد 3 .

صابر، أحمد(2017)،"تشخيص العلاقة بين الاتجاهات الحديثة للمحاسبة وظاهرة غسيل الأموال في المؤسسات الاقتصادية، الملتقي الدولي الثالث حول الاتجاهات الحديثة للمحاسبة .

العاجز ،(2008 م)، " دور المصارف في الرقابة على عمليات غسيل الأموال– دراسة تطبيقية على المصارف الفلسطينية، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية غزة ، كلية التجارة ، قسم المحاسبة .

عيسي، (2013 م) ، دور أنظمة الامتثال الإلكتروني في مكافحة غسيل الأموال لدي البنوك الأردنية ، رسالة ماجستير،كلية إدارة الأعمال ، جامعة الشرق الأوسط .

غلاء ،(2018) ،" مدي إدراك العاملين بالمصارف التجارية الليبية للإفصاح المحاسبي للحد من ظاهرة غسيل الأموال ، مجلة الدراسات الاقتصادية ، كلية الاقتصاد ، جامعة سرت ، ليبيا .

الفلاح ، وآخرون ، (2024 م) " دور الآليات المحاسبية للحوكمة في الحد من عمليات غسيل الأموال – دراسة المصارف بالمنطقة الشرقية ، ليبيا .

القانون رقم (1) لسنة 2005 ، بشأن المصارف .

قمبر ،(2020 م) ، " مساهمة المحاسبة الجنائية في تطوير أساليب مكافحة عمليات غسيل الأموال بمصرف الجمهورية " ليبيا.

Copyright © ISTJ
حقوق الطبع محفوظة
للمجلة الدولية للعلوم والتقنية

http://www.doi.org/10.62341/arms2107

كحلول ، صالح ، (2020) " دور البنوك في محاربة جريمة تبييض الأموال ، رسالة ماجستير ، جامعة 8 ماي .

مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط ، 2013 .

المنشور رقم (1) ر م ن (5 / 2018) الصادر من مصرف ليبيا المركزي بشأن تطبيق قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب للمصارف العاملة في ليبيا .

منشور رقم (6) لسنة 2024 ، الصادر من إدارة الرقابة على المصارف و النقد ، بشأن دليل إجراءات الضبط الداخلي لمكافحة غسل الأموال و تمويل الإرهاب بالمؤسسات المالية.

المنهوري ،(2024 م)، أثر إلتزام المحاسب القانوني بقانون مكافحة غسيل الأموال اليمني في اكتشاف مؤشرات مخاطر غسيل الأموال القائم على التجارة و الإبلاغ عنها ، مجلة الفكر المحاسبي اليمن .

وحدة المعلومات المالية الليبي ، تقرير وحدة المعلومات 2018 – 2023 .

الوكيل ، 2018) بعنوان " مدخل مقترح لاستخدام المحاسبة القضائية في مكافحة عمليات غسل الأموال في البيئة المصرية " ، جامعة حلوان ، كلية التجارة وإدارة الأعمال .

Elaiyarajah (2022)،"Compliance with the Anti-Money Laundering Act in the auditing and accounting industry.

Lokanan ، Nasimi (2020 م)، "The effectiveness of Anti-Money Laundering policies and procedures within the Banking Sector in Bahrain".

Shahin, (2013) ,"Compliance with international regulation on AML/CFT: the case of banks in Lebanon.

Copyright © ISTJ
حقوق الطبع محفوظة
للمجلة الدولية للعلوم والتقنية